

Distr.: Limited
23 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

أرمينيا، إريتريا، إسرائيل، إيسواتيني، ألبانيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بنما، بنن، بوركينا فاسو، توغو، توفالو، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، سيراليون، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كيريباس، كينيا، منغوليا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيبال، نيجيريا، هايتي، هندوراس: مشروع قرار

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٥/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من



خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بمبادرة "تحدي القضاء على الجوع" التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كروية مستقبل خال من الجوع، ونتائج الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨^(١)، وإذ تشير إلى إعلان روما عن التغذية، المعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية^(٢)، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)^(٣)، والسنة الدولية للصحة النباتية، ٢٠٢٠^(٤)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)^(٥)،

وإذ تشير إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(٦)،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(٧) ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذًا تامًا، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت،

وإذ ترحب أيضًا بإعلان سنديا وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث^(٩)،

وإذ ترحب كذلك بوثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩^(١٠)،

وإذ تشير إلى الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١١)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(١٢)، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد

(١) انظر لجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS 2018/45/Report.

(٢) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٣) انظر القرار ٢٥٩/٧٠.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٧٣.

(٥) انظر القرار ٢٨٤/٧٣.

(٦) A/CONF.216/5، المرفق.

(٧) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١.

(٨) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٩) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٠) القرار ٢٩١/٧٣، المرفق.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(١٢) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٣)؛ وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٤)؛ وإذ تسلم بالتحدي الكبير الماثل أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع،

وإذ ترحب بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(١٥)، وإذ تسلم بأن الغابات توفر خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات تسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه وفي حفظ التنوع البيولوجي، وتحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من خطر حدوث الفيضانات والانحيارات الأرضية والانحيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث،

وإذ ترحب أيضاً بالدور الهام لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)^(١٦) وإذ تلاحظ أن التكنولوجيا الزراعية المستدامة والرقمنة وكذلك الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية تستند إلى المعارف والقدرات وتستجيب لاحتياجات وحقائق صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ودعم مباشرة الأعمال الحرة والابتكار، وإذ ترحب بتكنولوجيات الزراعة المستدامة الجديدة التي يمكن أن تسهم في انتقاهم من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري الابتكاري، بما يساعدهم على تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وتوليد فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تسلم بأن للتكنولوجيا الزراعية آثاراً مفيدة ودورها هاماً في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح، وإذ تحيط علماً مع التقدير في هذا الصدد بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، واستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيا الجديدة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تزايد الجوع على الصعيد العالمي، والذي عانى منه ٨٢١ مليون شخص في عام ٢٠١٨،

وإذ تسلم بأن التكنولوجيا الزراعية حسّنت إنتاجية الزراعة وعزّزت استدامة أنظمة الإنتاج الغذائي وقدرتها على التكيف على الصعيد المحلي،

وإذ ترحب بالتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعنون "تغير المناخ والأراضي"،

(١٣) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٤) A/57/304، المرفق.

(١٥) انظر القرار ٢٨٥/٧١.

(١٦) انظر القرار ٢٣٩/٧٢.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء النتائج التي توصل إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل الحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة،

وإذ ترحب بتدشين مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وإذ تشجع على دعمه المتواصل،

وإذ تسلّم بأن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمنظومة الغذائية بكاملها وبأن التكنولوجيات الزراعية والرقمنة يمكن أن تضيفا قيمة في مختلف حلقات المنظومة الغذائية بتحسين استدامة التخزين والنقل والتجارة والتجهيز والتحويل والبيع بالتجزئة وخفض النفايات وإعادة تدويرها، علاوةً على أوجه التفاعل بين هذه العمليات،

وإذ تؤكد الدور الحاسم الأهمية للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية وتطوير التكنولوجيا الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين، واستحداث مبادرات ملائمة تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع المراحل في عمليات الابتكار الزراعي، بما في ذلك على صعيد السياسات، وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات، وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك حيازة الأراضي وإمكانية الانتفاع من الأراضي ومصادر الأسمك والغابات، فضلاً عن التعليم والتدريب الميسوري التكلفة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات الصحية والخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والمشاركة فيها،

وإذ تسلّم بأن الشباب يؤدون دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وأن التكنولوجيا الزراعية والابتكار والرقمنة تؤدي دوراً أساسياً في تيسير اكتساب الشباب والشبان للمهارات الزراعية، وتحسين سبل عيش الشباب، وتوفير فرص عمل جيدة ولاقئة، والإسهام في ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق إعمال أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضاً بالتطور السريع في العلوم والابتكار التكنولوجي والرقمنة، وبأن وضع البيانات والمعلومات الضخمة وإتاحتها للاستخدام سيحدث تغييرات عميقة في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية،

وإذ تسلّم كذلك بأنه لا بد من اتباع نهج قائم على النظم في الابتكار الزراعي من أجل ضمان مواءمة الابتكارات، بما في ذلك التكنولوجيات، مع الأهداف المشتركة، وتعزيز التعاون، ومعالجة المشاكل ذات الصلة بالمزارعين وتقديم الحوافز إلى صغار المزارعين وما يلزم من وسائل لتسريع اعتمادها من جانبهم، وبأنه من الضروري إتاحة التفاعلات وتدفعات المعارف بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في نظام الابتكار الزراعي، بما في ذلك منظمات المزارعين ومؤسسات البحث وخدمات الإرشاد الزراعي والحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وإذ تقر بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص وبالعامل الذي يقومون به في تعزيز التقدم في البلدان النامية والترويج للممارسات المستدامة للزراعة والإدارة، والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية والرقمنة وتدريب صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية، وبأن الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة يمكن أن تساهم في تمويل الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن التنمية المستدامة عن طريق حشد موارد

إضافية من خلال الدعوة وآليات التمويل المبتكرة، وتيسير تنسيق الاستخدام الهادف للموارد الموجودة، ومواءمتها على نحو أكثر فعالية مع الأولويات العامة العالمية والوطنية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وضع نظم غذائية مستدامة تحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتحسّن توفير خدمات النظم الإيكولوجية، وتزيد الإنتاجية في الوقت نفسه، وتسهم في التصدي للتحديات المطروحة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتوسع الحضري والعملة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيات الزراعية والرقمنة يمكن أن تسهما في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وأن تساعد على بناء القدرة على التحمل،

وإذ تؤكد أن لإجراء البحوث القائمة على المشاركة، إلى جانب توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية بفعالية وعلى أساس تعددي ومدفوع بتلبية الطلب، أهمية بالغة لضمان تلبية التكنولوجيات الزراعية مطالب واحتياجات جميع المزارعين، بما يشمل المزارعين الأسريين وصغار المنتجين الزراعيين،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين التكنولوجيات الزراعية والممارسات الزراعية المستدامة المبتكرة، بما في ذلك مبادئ الإيكولوجيا الزراعية مثل الكفاءة في استخدام الموارد والاقتصاد الدائري، بما يشمل إعادة التدوير، والحد من المدخلات الخارجية، والتكامل، وتناوب المحاصيل وتنويعها، وعدم الحرث، ورصد صحة التربة، والممارسات الزراعية والتجديدية، ومن خلال الجمع بفعالية بين التكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك التكنولوجيات الأحيائية، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، من أجل وضع نظم الزراعة المستدامة التي تعزز أوجه التفاعل بين النباتات والحيوانات والبشر والبيئة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين التغذية، وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة وابتكاراً،

وإذ تؤكد ضرورة دعم وتعزيز نظم المعلومات والنظم الإحصائية من أجل جمع البيانات وتجهيزها وفقاً لتبويب أفضل، مما سيؤدي دوراً أساسياً في رصد التقدم المحرز في الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة وأثرها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة،

وإذ تدعو منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى النظر في السبل الكفيلة بإتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بشروط متفق عليها، بما في ذلك الأرصاد الجوية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والصور المرسلة من السواتل، ونظم الإنذار المبكر، وغيرها من التكنولوجيات القائمة على البيانات التي يمكن أن تساعد في بناء قدرة المزارعين الأسريين وصغار المنتجين الزراعيين على التحمل، وتحسين غلة المحاصيل، ودعم سبل المعيشة الريفية،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(١٧)؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة ونقلها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ونشرها فيها بشروط متفق عليها، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وتشجع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات وتشجيع استخدام

الخبرات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما قدرات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب، مع تركيز خاص على ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣ - **تسلم** بأهمية دور الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في المساهمة في الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر والاستدامة، وكذلك في إيجاد فرص عمل، وفي إنهاء سوء التغذية المزمن لدى الأطفال، وبضرورة تكيف التكنولوجيات الزراعية مع احتياجات أصحاب المزارع الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، واقتراحها للحصول على القروض من أجل استدامة الإنتاج والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية الريفية، إلى جانب تدريب وتعليم أكثر المزارعين قدرة على الاستفادة منها؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين، بوسائل عدة منها تشجيع الاستثمارات المتسمة بالتوازن بين الجنسين، والابتكار في وسائل الإنتاج الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير، وسلسلة قيمة مراعية لمنظور الجنسين مع الدعم بسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات، من أجل تحسين القدرات الإنتاجية للمرأة ومصادر دخلها، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحقيق تكافؤ فرص حصولها على جميع أشكال التمويل والأسواق والشبكات، والتكنولوجيات الموفرة للعمل، والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية، والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

٥ - **تشجع** الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل عدة منها توفير التدريب والتعليم وخدمات الشمول المالي، بما فيها خدمات الائتمانات البالغة الصغر، وبناء القدرات، في مجالات منها الابتكار، بشراكة مع القطاع الخاص، من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة ومشاركتهم فيها، وبخاصة في مجال الاستدامة الزراعية البيئية عن طريق الحصول على الائتمانات البالغة الصغر وتعزيز القدرات، لتعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الزراعية بواسطة الشراكات مع القطاع الخاص؛

٦ - **لا يزال يساورها القلق** لكون الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية كثيرا ما تتجاوز المزارعين المسنين، وبخاصة المزارعات المسنات، لأن العديد منهم لا يملك الموارد المالية أو المهارات اللازمة لاعتماد ممارسات جديدة، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة المزارعين المسنين عن طريق مواصلة إتاحة فرص حصولهم على الخدمات المالية وفي مجال الهياكل الأساسية وتدريبهم على التقنيات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة؛

٧ - **تقرر بأهمية** اعتماد نظم غذائية مبتكرة ومستدامة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الابتكار المشترك، وتشجيع البحوث القائمة على المشاركة، وتوفير الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية على أساس مدفوع بتلبية الطلب، وزيادة الاستثمار المسؤول والشامل للجميع من القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات البشرية، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتمهية بيئة اقتصادية ومؤسسية مؤاتية، وتعزيز تدفق المعارف، وبخاصة فيما بين العلماء والمزارعين، مع مراعاة النظم المعرفية المحلية والتقليدية، بالاقتران مع المصادر الجديدة للمعارف؛

٨ - **تسلم** بأن طائفة واسعة من التكنولوجيات الأحيائية التي تنطوي على إمكانات لتحسين الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك لصغار المنتجين والمزارعين الأسريين، متاحة للاستخدام في نظم الأغذية والزراعة، وتسلب الضوء على أهمية تعزيز التواصل وتبادل المعارف فيما بين جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن التكنولوجيات الزراعية مثل التكنولوجيات الأحيائية، بما في ذلك ما تتيحه من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر، والوسائل المتاحة لإدارة تلك المخاطر؛

٩ - **تسلم أيضا** بأن التنبؤ بالأحوال الجوية والخدمات والمنتجات المناخية تمكن المزارعين من تخطيط الأنشطة الزراعية بشكل أفضل، وتحسين الإنتاج إلى أقصى حد، وإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ ووضع التكيف مع تغير المناخ في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم، ولذلك تشجع الحكومات ووكالات الأرصاد الجوية على تحسين جمع بيانات ومعلومات الأرصاد الجوية الزراعية والأحوال المناخية الزراعية ونشرها وتحليلها؛

١٠ - **تقرر** بأن الابتكارات التكنولوجية يمكن أن تدعمها الابتكارات المالية والدعم المالي، مثل استراتيجيات الحد من المخاطر وخيارات التمويل المختلط، وبأن آليات التمويل المختلط هي نماذج مؤسسية جديدة تربط بين التمويل العام والخاص ورأس المال الطويل الأجل وبين الاستثمارات السهمية وتعزز الخطط التي توزع الاستثمارات بشكل أكثر فعالية على المشاريع الصغيرة وصغار المنتجين؛

١١ - **تؤكد** أهمية دعم البحوث وتعزيزها في مجال تحسين أصناف المحاصيل ونظم البذور وتنويعها ودعم إنشاء النظم الزراعية المستدامة، والزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وممارسات الإدارة المستدامة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والقائمة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والنظم الزراعية المتكاملة، ومكافحة أمراض الحيوانات والإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة الدقيقة، والرعي، وإدارة الثروة الحيوانية، والتكنولوجيات الأحيائية، لجعل الزراعة أكثر قدرة على التحمل وأكثر إنتاجية، وبخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تربي في المزارع أكثر تحملا للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك آثار تغير المناخ والجفاف وحوادث غزارة الأمطار، وفقا للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

١٢ - **تسلم** بأن الميكنة الزراعية المستدامة يمكن أن تنطوي على عيوب، ولكنها يمكن أيضا أن تساعد على معالجة نقص اليد العاملة، وتخفيف مشقات العمل، وزيادة الدخل، وتعزيز الإنتاجية وتحسين توقيت الأنشطة الزراعية، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق واجتذاب استثمارات ومواهب جديدة إلى الزراعة، مما يهيئ آفاقا أفضل للنمو المستدام والتمكين من اتخاذ تدابير الدعم بشكل أفضل للتخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ والطقس، وتعترف بأن

الميكنة والرقمنة قادرتان على توليد فرص عمل جديدة بأجور أعلى في سلاسل القيمة الزراعية، مما يجعل المناطق الريفية أكثر جاذبية للشباب ويشجعهم على البقاء فيها؛

١٣ - **تؤكد** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية قبل الحصاد وبعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والمدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها تحسين تخطيط الإنتاج، والنهوض بممارسات الإنتاج والتجهيز المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تكنولوجيات الحفظ والتعبئة، وتحسين إدارة النقل والشؤون اللوجستية، وإذكاء الوعي بعادات الشراء والاستهلاك، من أجل مساعدة جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد على جني فوائد أكبر والإسهام في حماية البيئة؛

١٤ - **تقرر** بأن نظم الأغذية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة تمثل عنصرا أساسيا من عناصر الانتقال إلى الأغذية والزراعة المستدامة، وتؤكد أنه يمكن تنفيذ تكنولوجيات الطاقة المتجددة المتسمة بالكفاءة في مراحل مختلفة من سلاسل الإمداد الغذائي، من الميكنة في المزارع إلى نقل الأغذية وتخزينها ومناولتها مرورا بعمليات معالجة وتوزيع الأغذية المولدة للقيمة؛

١٥ - **تقرر أيضا** بأن تعزيز الروابط بين الحضر والريف يمكن أن يحسّن الأمن الغذائي والتغذية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى التخطيط المتكامل للأراضي الزراعية الحضرية والإقليمية، وخطوط النقل المحسّنة بين الحضر والريف، وتكنولوجيا تغليف الأغذية، وتطوير سلسلة أجهزة التبريد للحد من الخسائر الغذائية، وإلى الروابط التجارية الفعّالة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل الذي سيسهم في ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

١٦ - **تقرر كذلك** بأن المزارع والزراعة الحضرية يمكن أن تحسّن الأمن الغذائي والتغذية وضمان الحصول على الدخل لسكان المناطق الحضرية، وتسلب الضوء في هذا الصدد على الحاجة إلى مواصلة تطوير التكنولوجيا الزراعية لدعم التوسع الحضري المستدام، بوسائل عدة منها التكتيف المستدام عن طريق الزراعة في الأماكن المغلقة والزراعة العمودية، والاستعانة بالتشغيل الآلي للتغلب على صعوبات العمل المكثف، والاستخدام المبتكر للأماكن الحضرية لأغراض الزراعة، وتشجيع الزراعة الحضرية، من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة؛

١٧ - **تؤكد** أهمية الاستخدام المستدام للموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية والإسهام فيها، وتدعو الجهات صاحبة المصلحة إلى تحسين إدارة المياه في الزراعة وتكييف النظم الزراعية لتحسين كفاءتها في استعمال المياه وإنتاجية المياه عموما، وقدرتها على التعامل مع الإجهاد المائي بسبل منها وضع وتنفيذ استراتيجيات تكييف المياه والزراعة وخطط عمل تستند إلى نهج شامل إزاء توافر ومدى تنوع جميع مصادر المياه على المدى الطويل، والحد من مخاطر شح المياه من خلال خيارات إدارة المياه، وتصميم وتنفيذ ممارسات الإدارة الزراعية وإدارة المناظر الطبيعية التي تزيد من قدرة النظم الزراعية على التكيف مع الإجهاد المائي، وجعل نظم الزراعة البعلية خيارا أكثر موثوقية، والاستثمار في تهيئة بيئة مؤاتية وحشد المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا توفير استهلاك المياه، التي يمكن أن تسهم أيضا في التخفيف من آثار تغير المناخ، دون المساس بالإنتاجية؛

١٨ - تشجع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية؛ وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وبخاصة النساء والشباب في المناطق الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة استفادتهم من التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة، وتعزيز الروابط بين المبادرات المجتمعية والمؤسسات المالية، بسبل منها تعزيز أدوات التمويل التي تشجع الاستدامة الزراعية؛

١٩ - تقم بالدور الهام في تحقيق التنمية المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الرقمنة والزراعة الإلكترونية، التي تشكل أدوات لتحسين الإنتاجية الزراعية والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية، وتمكين جماعات المزارعين، ومواصلة إطلاع المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة في المناطق الريفية على الابتكارات الزراعية، والأحوال الجوية، وتوافر المدخلات، والخدمات المالية وأسعار السوق، وربطهم بالمشتريين، وتؤكد الحاجة إلى ضمان حصول النساء والشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة والزراعة الإلكترونية، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٢٠ - تهيب بالدول الأعضاء إدراج التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٨)، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية والمزارعين المسنين، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

٢١ - تطلب إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء ودعمها وتيسيرها، بوسائل منها الإرشاد والمنافع الأخرى المتاحة للعموم المتعلقة بسبل تعزيز الزراعة المستدامة وزيادة قدرة الزراعة على التكيف واستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات الزراعية الداعمة لأنظمة غذائية أكثر استدامة، وبناء الخصوبة الطويلة الأجل، والنظم الإيكولوجية الزراعية الصحية والقادرة على التكيف، وسبل العيش المأمونة، وذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومن ضمنها تكنولوجيا تخزين المحاصيل بعد حصادها وتجهيزها ومناولتها ونقلها، بما في ذلك في الظروف البيئية الصعبة؛

٢٢ - تؤكد الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث والابتكارات الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتشدد على أن نتائج البحوث ينبغي أن

تتلاءم مع احتياجات المستعملين النهائيين وأن تكون في متناولهم، بما يشمل الحكومات، ومديري خدمات إمدادات المياه، ومشاريح القطاع الخاص الواسعة النطاق، وصغار المزارعين، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك مراكز البحوث التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

٢٣ - **تؤكد** أهمية المؤشرات التي يمكن استخدامها لصياغة سياسات موجّهة صوب أهداف بعينها في سبيل اعتماد التكنولوجيا الزراعية ولقياس أثرها على أهداف التنمية المستدامة، وتشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على أن تواصل، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الإسهام في عمل اللجنة الإحصائية الجاري المتعلق بإطار المؤشرات العالمية؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، في حدود الموارد المتاحة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج البند المعنون "التنمية المستدامة" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين.